

القضايا الكبرى في الإسلام

قضية المغيرة بن شعبه

للأستاذ عبد المتعال الصعيدي

- ٦ -

كان المغيرة بن شعبه من عطاء العرب في الجاهلية والإسلام ، وقد اشتهر بالدهاء ، حتى كان يقال له مغيرة الرأي ، فلما أسلم قيل عمرة الحد يمانية لم يلبث أن ظهر شأنه في الإسلام ، فاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أموره ، واستعمله أبو بكر في خلافته . وولي لمصر والبحرين والبصرة والكوفة ، وكان أول من وضع ديوان البصرة ، وسلم عليه بالإمرة

وقد اتهم بالزنا في هذه القضية الكبرى ، وكان والياً على البصرة عند اتهامه بهذه الجريمة الشنيعة ، فتطلع الناس إلى هذه القضية الكبرى وما يجري فيها ، لأن القضاة قبل الإسلام كان قد فسد أمره في العالم ، حتى صار حكمه يجري في الوضيع دون الشريف ، ويتناول الضعيف دون القوى ، كما فعل اليهود في حكم الزاني وقد أنزل ربه في التوراة على موسى عليه السلام ، فكان أول ما ترخصوا فيه أنهم كانوا إذا أخذوا الشريف تركوه ، وإذا أخذوا الضعيف أقاموا عليه الحد ؛ فكثرت الزنا في أشرافهم حتى زنى ابن عم ملك لهم فلم يرجوه ، ثم زنى رجل آخر من قومه فأراد الملك رجه ، فقام قومه دونه ، وقالوا : والله لا نرجمه حتى نترجم فلاناً - لابن عم الملك - فرأى اليهود أن يضموا شيئاً دون الرجم يكون على الشريف والوضيع ، فوضوا الجلد والتجميم وحرفوا بذلك الحد الذي أنزل الله عليهم ، وقد نزل في ذلك قوله تعالى في الآية - ٤٣ - من سورة المائدة (وكيف يحكمونك وهمهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين)

وما كان الإسلام ليعيب على اليهود تفريقهم في القضاء بين الشريف والوضيع ، ثم يقع فيها وتعموا فيه ، فلم يفعل مع المغيرة إلا أن أنزل من كرسى الإمارة إلى مجلس الاتهام ، ليعلم الناس أنهم

سواء في الإسلام ، وأن شأن القضاء فيه أكبر من المغيرة ومن فوق المغيرة

وكان الذي اتهم المغيرة بالزنا أبو بكر نفع بن الحارث الثقفي مولى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كان بينه وبين المغيرة منافرة لم يذكر المؤرخون سببها ، ولعلها ترجع إلى أن المغيرة ولي البصرة بمد عتبة بن غزوان ، وكان عتبة يقرب أبو بكر لما بينهما من صلة النسب ، فلما ولي المغيرة بعده لم يجد في ولايته ما كان يجده قبلها ، وكان المغيرة وأبو بكر متجاورين بينهما طريق ، وكانا في مشرتين في كل واحدة منهما كوة مقابلة الأخرى ، فاجتمع إلى أبي بكر نفر يتحدثون في مشرتته ، فهبت الريح ففتحت باب الكوة ، فقام أبو بكر ليلسه فبصر بالمغيرة وقد فتحت الريح باب كوة مشرتته ، وهو بين رجل امرأة فقال للنفر : قوموا فانظروا . فقاموا فنظروا . وهم زياد بن عبيد أخو أبي بكر لأمه ، ونافع بن كلدة ، وشبل بن معبد البجلي ، فقال أبو بكر لهم : اشهدوا . قالوا : ومن هذه ؟ قال : أم جميل بنت الأرقم من عاصم بن صعصعة . وكانت تنفي المغيرة والأمرء ، وكان بعض النساء يفعلن ذلك في زمانها ، لأن النهضة الإسلامية في ذلك العصر كانت تشمل الرجال والنساء جميعاً ، فلما قامت أم جميل من تحت المغيرة عرفوها ، وانفقوا على أن يشهدوا عليه عند عمر . فلما خرج المغيرة إلى الصلاة منعه أبو بكر ، وكتب إلى عمر بما حصل منه ، فمزله عن البصرة وبثت أبا موسى الأشعري أميراً عليها ، وأمره بلزوم السنة ، فقال له : أعني بعدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنهم في هذه الأمة كالمخ . فقال عمر له خذ من أحببت ، فأخذ معه تسعة وعشرين رجلاً ، منهم أنس مالك ، وعمران بن حصين ، وهشام بن عاصم وخرج معهم فقدم البصرة ومعه كتاب عمر بإمارته ، فدفعه إلى المغيرة فقرأه ، وكان أوجز كتاب وأبلغه

أما بعد - فإنه بلغني نبأ عظيم . فبعثت أبا موسى أميراً فسلم إليه ما في يدك ، والمجلد

فسلم المغيرة ما في يده إلى أبي موسى ، وأهدى إليه ولادة تسمى عتيقة ، ثم رحل إلى المدينة ومعه أبو بكر والشهود ، فقدموا على عمر ، وحضروا مجلس القضاء بين يديه ، فلما فتح

ولكنه إذا رجع إلى الأصل في تشريع تلك الحدود وزال منه ذلك الاستغراب ، لأن الشارع في تشديده في تلك الحدود يقصد الإرهاب أكثر من التنفيذ ، ولهذا قيد تنفيذها بقيود يجعلها لا تقع إلا في النادر ، وإلا حين تتعين لحمم شر تقاوم أمره ، ولا يجدي غيرها في علاجه ، كأن يشهر شخص بانتهاك الحرمات ، فمثل هذا يجب على الإمام أخذه بتلك الحدود ، ولا يصح أن يعمل على إسقاطها عنه

وما كان لأبي بكر أن يفعل مع المغيرة ما فعل ، فيتجسس عليه في بيته ، ويطلع ضيوفه على أمور يجب فيها الصون ، بل كان يجب عليه أن يكف نظره عما شاهد ، ولا يحاول استقصاء وتفصيله ، لأن المغيرة لم يشهر بانتهاك الحرمات ، وقد كان من العقل والشرف بحيث يجمل مقامه عن ذلك ، وكانت امرأته معه في بيته ؛ فكان عليه أن يحمل ما رآه عليها ، وبكف نظره سريماً عن ذلك الأمر الذي لا يجوز له أن ينظر إليه

ولو صح أن المغيرة فعل ما شهد به أبو بكر ، لكان عليه أن يستر ذلك عليه هذه المرة ، ثم ينصحه فيما بينهما ، أو يخبر عمر في السري بما رأى ، ولا يجتهد في إقامة الحد عليه ذلك الاجتهاد الذي يتنافى أصل تشريعه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : تعافوا الحدود فيما بينكم ، فا بلغني من حد فقد وجب ، وقال أيضاً : اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله تعالى عنها ، فمن ألم بها فليستر بستر الله ، وليتب إلى الله ، فإنه من يبدى لنا صفحته قميم عليه كتاب الله عز وجل . وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم وعن كثير من الصحابة أنهم كانوا يلتقون المقر ما يسقط الحد عنه ، وقد أخذ بهذا جمهور الفقهاء ؛ وذهبت المالكية إلى أنه لا يلتقن من اشهر بانتهاك الحرمات

وقد قال ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع : والشهود الأربعة إذا شاهدوا الزنا كان أولى في حقهم الستر بحكم الأخوة ، ويكونون كأنهم لم يشاهدوا موافقة لمن لم يشاهد ؛ فإن الله تعالى ستر على عبده حيث لم يطلع على قبيح فعله جماعة أكثر من الأربع ، فلو اختاروا الستر وواقفوا من لم يطلع كان هذا أحق ، وبالأخوة أليق ، لكن لم يفترض الستر عند تمام الحجة ، إذ لو وجب ذلك لم يبق لشرع الحد قاعدة .

غير المتقال العميم

باب التحقيق معهم قال المغيرة : سل هؤلاء الأعداء : كيف رأوني ؟ أمستقبلهم أم مستدبرهم ؟ وكيف رأوا المرأة أو عرفوها ؟ قالوا كانوا مستقبلين فكيف لم أستر ؟ أو مستدبرين فبأي شيء استحلوا النظر إلي في منزلي على امرأتي ؟ والله ما أتيت إلا امرأتي وكانت تشبهها

فشهد أبو بكر أنه رآه على أم جميل يدخله كالليل في المسكحة ، وأنه رآها مستدبرين ، وشهد شبيل ونافع مثل شهادة أبي بكر ، ولما جاءت شهادة زياد قال عمر : أرى رجلاً أرجو ألا يفصح الله به رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلم يفصح زياد شهادة الزنا وقال : رأيت جالساً بين رجلي امرأة ، ورأيت قدمين مخضوبتين تحفقتان ، وإستين مكشوفتين ، وسمعت حفزاً شديداً فقال له عمر : هل رأيت كالليل في المسكحة ؟ قال : لا . فقال له : هل تعرف المرأة ؟ قال : لا ولكن أشبهها

فلم يثبت الزنا بذلك على المغيرة ، لأنه لا يثبت إلا بأربعة شهود يشهدون به شهادة صريحة ، كشهادة أبي بكر وشبيل ونافع ، فاقرب بذلك الأمر على هؤلاء الثلاثة ، وعدت شهادتهم قذفاً بالزنا ، وقد أمر بهم عمر فجلدوا حد القذف ، ولما رآهم المغيرة قال لعمر : اشفني من الأعداء . فقال له عمر : أسكت أسكت الله نامتك ، أما والله لو تمت الشهادة لرجعتك بأحجارك ولما كان الله تعالى يقول في القاذفين « والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » جمع عمر الثلاثة فقال لهم : من أكذب نفسه أجزت شهادته فيما استقبل ، ومن لم يفعل لم أجز شهادته . فأكذب شبيل نفسه ، وأكذب نافع نفسه وأبي بكر أن يفعل لأن فعل عمر به بلغ منه ما بلغ وقد حقد على أخيه زياد مخالفته له في الشهادة ، فلم يكلمه بعدها وقد يستغرب القارىء تلويح عمر لزياد بمخالفة الثلاثة في الشهادة على المغيرة ، لأن مقام الحاكم يقضى منه أن يساعد على كشف الجريمة لا على سترها ، حتى لا يفلت المجرمون من يد العدالة ، فيا من الناس شرهم ، ويستقيم بذلك حالهم ، كما يستغرب مؤاخذه أولئك الشهود الثلاثة مع هذا بالقذف ، وإقامة حد عليهم ، وحملهم على تكذيب أنفسهم ، حتى تقبل بذلك شهادتهم في المستقبل